

تيسير النحو العربي رؤى وأفكار

(اسم (إنّ) واسم (لا) النافية للجنس أنموذجا

الأستاذ الدكتور
شاكر سبع الأسدي
جامعة ذي قار / كلية الآداب

تيسير النحو العربي رؤى وأفكار (اسم (إن) واسم (لا) النافية للجنس أنموذجا

الأستاذ الدكتور
شاكر سيع الأسدي
جامعة ذي قار / كلية الآداب

المقدمة :-

وجد المحدثون في المنهج الوصفي خير مسلك للخلاص مما أسموه جمود النحو العربي ، ووجدوا في النحو العربي القديم مادة طيبة وضعوها في الميزان النقدي ، وكانت نظرية العامل محط انظارهم حتى حل بها سخطهم ، ومن اوائل الرافضين الاستاذ ابراهيم مصطفى ، فقد كان عليه ان يهد لأفكاره بهدم الأفكار السابقة ، فانصب نقده على نظرية العامل ، فأبان منشأها واصولها ، ناقدا لها ، فرأى ان النحاة اضطروا الى التأويل ولجأوا الى التقدير في سبيل تسوية مذهبهم وأطراد قواعدهم ، وأيدوا بها مذهباً على مذهب ، وفضلوا بها لغة على لغة ، فكانت لغة تميم أقيس ، ورفضوا بها بعض اساليب العرب ، سمعوا (ربَّ والله رجل) فردوه على قائله لأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه ومعموله ، وشرعوا بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب يقيسونها على ما سمعوا ، وآلة القياس من هذه الفلسفة ، فأضاعوا العناية بمعاني الكلام ، ولم يجعلوا للنحو كلمة حاسمة وقولاً باتاً لكثرة الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه ، واهم ما شغل الاستاذ مصطفى ان النحاة جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره^(١) .

وحيثما وضع هذا الباحث قلمه ، وظهر كتابه الى النور اخذ النقد ينهال على نظرية العامل ، فنعتها المحدثون بأقسى النعوت^(٢) ومن هنا فقد شعر المحدثون في عصرنا بوعورة مسالك النحو العربي فاخذوا يبحثون عن حل يجدون فيه مخرجاً من هذه المسالك ، فالتقد الذي وجهوه لنظرية العامل يكفي وحده لأن



يحتّم عليهم ان يبحثوا عن نظرية اخرى يبنى عليها النحو فظهرت في تاريخ النحو العربي الحديث افكار ونظريات عديدة منها نظرية الاسناد ، ونظرية المفتاح ، ونظرية التوافق السياقي (القيم الخلافية) وتضافر القرائن .

إنّ بحثي هذا ينصب على فكرتين من أفكار نظرية الاسناد هما نصب (اسم إن) ونصب (اسم لا النافية للجنس) ولا بد قبل الولوج في هذا الموضوع من اعطاء فكرة بسيطة عن نظرية الاسناد .

لم يكن المحدثون اول من قال بهذه النظرية فقد قال القدماء بها^(٣) وحاول المحدثون تجديدها وترسيخها في الدرس النحوي ، وأولهم الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو ، الذي حاول فيه أن يجد روابط مشتركة بين الأبواب النحوية التي تظهر عليها حركة إعرابية واحدة ، فتتبع الضمة فظهر له انّ الفاعل ونائبه يرافقهم المبتدأ يشتركون فيها . ولما كان كل منها يصلح ان يكون او يقع مسندا اليه ذهب الى اول اصل من اصوله وهو : ((إن الضمة علم الاسناد وان موضعها المسند اليه المتحدث عنه))^(٤) .

ولما اطمأن الاستاذ ابراهيم مصطفى الى اتساق الاصل الأول الذي جاء به عرض الاصل الثاني وهو : ((ان الكسرة علم الاضافة ، وهي اضافة بأداة نحو : (مطرٌ من السماء) ، واطضافة بلا أداة ، نحو : (مطرُ السماء))^(٥)

وقد ركن في هذا كل الركون الى اقوال النحاة منهم سيبويه (١٨٠هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ) والرضي (٦٨٦هـ) .

أما الاصل الثالث فلم يتسق لديه الا بعد أن عد الفتحة ليست علامة اعراب^(٦) لأنه لا يمكن ان يجد رابطا بين الابواب التي تنتظمها .

لم يسلم هذا الرأي من النقد وربما اغلظ بعض النقاد فوصفه بالقصور والابهام^(٧) ، وانه لم يأت بمجديد^(٨) . ورأوا ان المعاني النحوية مطلوبة لذاتها ، ولهذا لا يمكن جمع المبتدأ والفاعل ونائبه في باب واحد على ما هو عند علماء



المعاني^(٩) لأن النحو (يبحث عن المعاني الاصلية للتراكيب وهي تختلف كثيرا في هذه الانواع الثلاثة والاعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني لأن لا يراد منه الا الكشف عنها ليعرف امرها كل المعرفة^(١٠) .

ووقع راي الاستاذ مصطفى في دائرة الصراع بين التقليديين والمجددين^(١١) ، فنعى عليه التقليديون عده الفتحة ليست بعلم على شيء^(١٢) ، على حين نعى عليه المجددون عده الضمة والكسرة علمين للإسناد والاضافة ، على التوالي^(١٣) .

ويجد الاصل الذي وضعه الاستاذ ابراهيم مصطفى عند الدكتور المخزومي خير منبت له ، فيأخذ اراء شيخه ويطورها ويوسعها ويتلافى ما فاته ، ويأتي بعقل جديدة ارتأها مناسبة للأصول التي يقررها . فالضمة علم الاسناد^(١٤) والخفض علم الضافة سواء كانت بأداة ام بلا أداة^(١٥) ، غير ان الفتحة عنده تكون علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الاسناد او الضافة^(١٦) .

ويتابع الدكتور الجوارى كل من الاستاذين مصطفى والمخزومي في ما حاولوا تثبيته من أركان نظرية الاسناد غير انه يجعل الكلام مراتبا فالرفع مرتبة الاسناد وهي المرتبة الاولى ولذلك قال : ((الرفع للإسناد ، وان الاسناد اذا لم يقيد هو ولا طرفاه ، احدهما او كلاهما ، فالرفع هو المنزلة التي يستحقها كل واحد من طرفيه))^(١٧) .

والنصب مرتبة دون الرفع تظهر على احد طرفي الاسناد عندما يقيد بمعنى من المعاني او زمن من الازمنة ، لأنه يصبح شريكا له في صفة المسند ، كخبر كان أو إحدى اخواتها ، نحو : (كان زيد قائما) ، فالمسند في هذا المثال (كان قائما) وليس (قائما) وحده ، لأن (قائما) لم يستقل بموقعه ولم ينفرد بوظيفته ، وانما استعان عليها بالفعل الناقص (كان)^(١٨) . وكذلك اسم (ان) نحو : ان زيدا قائم ، ف (إن زيدا) هو المسند اليه وليس زيدا وحده ، فالمسند اليه استعان بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع فنصب^(١٩) ، وهذا ما

يسميه الجوّاري المعنى السلبي للنصب ، وله معنيان آخران هما :

١- معنى المفعولية .

٢- الوصف او البيان او التوكيد الذي لا يطابق الموصوف او المبين او المؤكد ، او هو التابع المخالف او غير المطابق ، ويدخل تحت نطاقه المفعول المطلق والحال والتمييز والمفعول معه ، والمستثنى بـ (إلا) (٢٠) .

وهو بهذا يوسع من عامل الخلاف فيجعله شاملا لأبواب اخرى ، كما هو عند الدكتور المخزومي جعله شاملا خبر (ليس) و(لا) و(ما) النافيتين .

ومن الملاحظ ان معاني النصب عنده لا تخرج عن قول المخزومي في ان الفتحة علم لما ليس بإسناد ولا اضافة .

إن وأخواتها :

رأى كل من ابراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي ان الاسم بعد (إن وأخواتها) حقه الرفع ، وقد جاء مرفوعا في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا نَسَاحِرَانِ﴾ (طه : ٦٣) وقوله (ص) ((إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُسُورُونَ)) (٢١) وعطف عليه بالرفع في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (المائدة : ٦٩) وقراءة بعضهم ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الاحزاب : ٥٦) برفع الملائكة (٢٢) . وفي بعض الشواهد الشعرية (٢٣) منها قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاقٍ (٢٤)

وقول الشاعر

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب (٢٥)

وقول الشاعر :

خليلي هل طبُّ، فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دفنان؟ (٢٦)



وقول الشاعر :

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ

وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ^(٢٧)

وفي قول بعض العرب انك وزيدٌ ذاهبان^(٢٨) ، وأكّد بالرفع في قول العرب: انهم اجمعون ذاهبون^(٢٩) وجاء مرفوعا في قول العرب : ان بك زيدٌ مأخوذٌ ، وان فيك زيدٌ راغبٌ^(٣٠) .

وقول البدوية^(٣١) :

فليت ابنَ جوابٍ من النَّاسِ حَظًّا وَأَنْ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدُ خُلُودٌ^(٣٢)

للفصل بينها واسمها ، ويبدو ان الدكتور المخزومي قد استشعر قلة هذه الشواهد فاراد تكثيرها فجاء معها بشاهد على الغاء عمل (لا) فقال : بعد الشاهد ما الذكر

((وقول الاخر في لا هذا لعمركم الصَّغَارُ بعينه ... لا أم لي إن كان ذلك ولا أب^(٣٣)))^(٣٤) .

تعرض راي ابراهيم مصطفى ومن تبعه للنقد فرأى الدكتور عبد الوارث في معرض نقده لإبراهيم مصطفى ان الشواهد التي ذكرها ادلة على مجيء اسم ان مرفوعا في لغة العرب

((امثلة تعد على اصابع اليد الواحدة وفي كل منها وجه اخر قوي بالنصب .. وورود هذه الامثلة النادرة لا يرد مئات الآيات و الشواهد الاخرى التي ورد فيها اسم ان وتوابعه منصوبا))^(٣٥) .

ورأى ان ابراهيم مصطفى تعسف في تأويل هذه الشواهد وان القدماء اقرب منه الى فهم المنهج اللغوي السليم اذ قبلوا الواقع اللغوي ولم يتأولوه^(٣٦) . وهذه مبالغة من الدكتور عبد الوارث اذ ان القدماء اولوا



الشواهد المذكورة وخرجوها واطالوا الوقوف عندها^(٣٧) .

وعبارة الدكتور عبد الوارث (وورود هذه الامثلة النادرة لا يرد مئات الآيات والشواهد الاخرى التي ورد فيها اسم ان وتوابعه منصوبا) توحى للقارئ ان هذه الشواهد من اللغة المشتركة لعامة العرب ، وانها تقاس بالشواهد في اللغة الفصيحة (المشتركة) وتقابلها وتعارضها ، وغاب عن كل من الدكتور عبد الوارث والاستاذ ابراهيم مصطفى والمخزومي ان هذه الشواهد جاءت على لهجة من لهجات العرب وانها لا تعد مقياسا يقاس عليه اللغة الفصيحة (المشتركة) كما هو عند الاستاذ مصطفى والمخزومي ، ولا يمكن مقابلتها ومعارضتها بالشواهد الفصيحة كما هو عند الدكتور عبد الوارث .

إن الاستاذ ابراهيم مصطفى والدكتور المخزومي ساقا هذه الشواهد وكأنها لغة العرب عامة حتى انهما تغافلا القول : انها لهجة لبعض العرب ، على الرغم من انهما نقلتا بعضها منسوبة لبعض العرب ، والحقيقة ان كل ما ذكرناه من شواهد هي شواهد لهجية ، وان ما ورد فيها من شواهد قرآنية بني على تلك اللهجات ، وانها لا تعد مقياسا تقاس عليه اللغة الفصيحة (المشتركة) التي تضم الالوف من الشواهد الفصيحة التي ورد فيها اسم ان منصوبا ، ولا يمكن مقابلتها ومعارضتها بتلك الشواهد .

ثم ان هذه الشواهد قليلة معدودة ، والقياس على الاقل وترك الاكثر غير وارد وغير معقول فما ذكرناه يدل على انهما قاسا على الاقل وتركوا الاعم الاغلب ، ومالا الى جعل نحو قبيلة واحدة نحو القبائل كلها .

غير ان المخزومي نفسه عاد فقال عن قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَعْمَى) (طه: ٦٣) - وهو الشاهد الذي عده دليلا على اهمال (إن) : ((للمثنى في العربية استعمالان :



الاول : ولعله الاقدم : ان يستعمل بالألف مطلقاً أي في الرفع والخفض والنصب ، كان تقول : جاء الرجلان ومررت بالرجلان ، ورأيت الرجلان ، وهي لغة الحارث بن كعب وخثعم ، وزبيد وكنانة بن زيد ، وقد نزل بها القرآن في قوله تعالى : ((إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَرَانِي)) (طه : ٦٣) فصرح بانها لهجة لبعض العرب^(٣٨) فهل نقيس اللغة المشتركة على اللهجة ، ونعد اللهجة اساساً بنى عليه حكماً نحويًا ، ندعي اطراده ، هل هذا صحيح ؟ ! .

إن قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَرَانِي ﴾ (طه : ٦٣) جاء على لهجة بني الحارث بن كعب ،^(٣٩) ، ونسبت تلك اللهجة لكنانة^(٤٠) وخثعم ، وزبيد ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومراد ، وعذرة^(٤١) .

أما العطف قبل تمام الخبر الذي عليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ (المائدة : ٦٩) وقراءة بعضهم ﴿ إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (الاحزاب : ٥٦) برفع الملائكة^(٤٢) ، والشواهد الشعرية المذكورة انفا فهو لهجة ايضا قال سيبويه ((واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان))^(٤٣) .

وعلى الرغم من ان سيبويه وسم اللهجة بالخطأ الا انها تظل لهجة بعض العرب ، قال ابن الانباري : ((وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات إنك وزيد ذاهبان))^(٤٤) ((وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه))^(٤٥) .

أما رفع اسم ان مع الفصل بينها واسمها والذي عليه قوله (ص) ((ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون))^(٤٦) فهو لهجة لبعض العرب ايضا ، ((روى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ ، وشبه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله ، وهو ابن صريم اليشكري :



ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم كأن ظبيةً تعطو الى وارق السّلم
وقال الآخر:

ووجهٌ مشرقُ النحرِ كأن ثدياهُ حُقّانِ

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمّار.

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال: وهو الفرزدق :

فلو كنت ضيّباً عرفتَ قرابتي ولكن زنجيَّ عظيم المشافرِ

والنصب أكثر في كلام العرب، ((٤٧))

ومن كل هذا يتبين ان لا حجة لإبراهيم مصطفى والمخزومي في الاحتجاج بشواهد لهجية للقول ان اسم ان حقه الرفع وبالتالي بناء حكم نحوي للغة المشتركة .

علتاً نصب (اسم إن) :

علل ابراهيم مصطفى نصب الاسم بعدها بقوله : ((لما اكثروا من اتباع (إن) بالضمير الذي جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم ان الموضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً)) (٤٨)

أما الدكتور مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه فقد ذهب الى ((أن (إن واسمها) بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال وحق الاسم بعدها ان يرتفع لأنه مسند اليه)) (٤٩) ، وغير رايه في كتابه قضايا نحوية فتبنى رأي ابراهيم مصطفى فضلاً عن رأيه الراجع عنده قال : ((إنّ النصب بعدها يفسر على وجهين :

الوجه الاول : إنّ (إنّ) اكثر ما تستعمل متصلة بالضمائر ، واذا جاء الضمير بعدها جاء بلفظ ضمير النصب لأن ضمير الرفع لا يتصل الا بالفعل وكثر استعمال ضمير النصب بعده في كلامهم (وكثر حتى غلب على وهمهم



ان الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب
ايضا والوجه الثاني : نُصِبَ الاسم بعدها لأنه صار جزءا من
مركب ، والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح ((^{٥٠}) .

ويظهر أنه غاب عن الاستاذ ابراهيم مصطفى ان الضمائر المتصلة بالأداة
(إنّ) وهي (الهاء او الكاف) ومشتقاتهما و (نا) و (الياء) كلها ضمائر
مشتركة بين النصب والجر ، فلماذا لم يتوهم العرب الجر وتوهموا النصب
فلماذا لم يقولوا : ان محمد حاضر ، مادامت الضمائر المتصلة بالأداة (إنّ)
لا يتبين فيها النصب او الجر لأنها ضمائر مشتركة ، وارجوا ان لا يقال انهم
نصبوا توهموا وطلبا للتخفيف ففتحوا ، لأن التنوين اللاحق لمحمد في مثل هذا
المثال واحد لأن التنوين نون ساكنة تلحق اخر الاسم من غير تفريق بين تنوين
النصب او الجر او الرفع^(٥١) .

وارجوا ان لا يقال : إنّ الفتح عند العربي القديم اخف من الكسر فهذا غير
مطرد لأن العربي القديم يلجأ الى الكسر عند التقاء الساكنين (على حد تعبير
القدماء) في نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (ال
عمران : ١٤٢) .

إن حمل الظاهر على الضمير الوارد في قول ابراهيم مصطفى لا يقره
العقل ولا علم اللغة الحديث فلا يجوز الاضمار قبل الذكر، وان علم اللغة
النصي يرى ان الضمير من وسائل (السبك او الحبك فهو واحد من وسائل
الإحالة الى المذكور وليس المذكور إحالة له^(٥٢) وانه من الألفاظ التي ليس لها
دلالة مستقلة فكيف يحمل المستقل (الظاهر) على غير المستقل .

إنّ رصد حركات الإحالة في النصّ ومعرفة أدواتها تعدّ من أهمّ مفاتيح
الناقد اللغويّ للولوج إلى بنية النصّ وتحليله . ومن ذلك حركة الضمائر على
سطح النصّ ، وتنوعها وتحوّلها ، واحتواء بعضها لبعض ، وما ينتج عن كلّ



ذلك من حركات دلالية في النصّ نفسه تعدّ انعكاساً لحركة الضمائر^(٥٣) .
إن ما قدمته يضع علامة استفهام واضحة على رأي ابراهيم مصطفى ومن
تبنى رأيه .

إن مناقشة جادة لرأي الدكتور مهدي المخزومي : ((ان (إن) واسمها بمنزلة
الكلمة الواحدة في الاستعمال ، وحق الاسم بعدها ان يرتفع لأنه مسند اليه))
وان ((نُصِبَ الاسم بعدها لأنه صار جزءاً من مركب ، والعرب تستعين على
طول المركبات بالفتح)) تُبين لنا إن هذا الراي لا يصمد امام الدليل .

وله ان يحتج بالقول انه عند تخفيف (إن) يرفع اسمها ، لأنها فقدت صوتا
وقل ثقلها وضعف اتصالها بما بعدها^(٥٤) بدليل ان (إن المثلثة) اكثر توكيدا
من المخففة قياسا بنون التوكيد ، وصار نطق الضمة بعدها ممكنا سهلا على
اللسان .

اما القول : والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح ، فهو أقرب الى
الواقع اللغوي لكنه غير مطرد وله أمثلة في اللغة ، ففي المنادى المطول ينصب
المنادى على الفتح بعكسه عما اذا كان مفردا فيضم .

ومن نظائره العدد المركب بينى على الفتح ، ومنه أيضا حذف نون الجمع
جوازا ، قال عباس حسن : ((وقد تحذف نون الجمع جوازا إذا وقع بعدها
لام ساكنة، كقراءة من قرأ: (غير مُعْجِزِي اللهُ) . بنصب كلمة (اللهُ) على
أنها مفعول به (أصله : معجزين اللهُ) ، وقراءة : (وإنكم لذائقو العذاب)
بنصب كلمة : العذاب على أنها مفعول به أيضا ، وأصلها : (وإنكم لذائقون
العذاب).

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛ كقراءة من قرأ:
(وما هم بضارى به من أحد) وأصلها : بضارين به . ((^(٥٥)).

واستدل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه



على صحة ما ذهب اليه بقوله : ((ويؤيد ما ذهبت اليه من أن (إنَّ واسمها) بمنزلة المركب ان الاسم اذا فصل عن ان جاز ارتفاعه))^(٥٦).

ثم عدل عنه في كتابه قضايا نحوية فقال : ((ويقوي هذا الوجه أن (إنَّ) تهمل ويرتفع الاسم بعدها اذا تباعدت عنه بفواصل))^(٥٧) ، مستندا لقول بعض العرب : (ان بك زيد مأخوذ ، وان فيك زيد راغب)) وغيره من الشواهد ، ويمثل هذا الاستدلال أيد الدكتور نعمة رحيم العزاوي و د.عائد كريم علوان هذا الراي^(٥٨) .

وعلى الرغم من أن هذه لهجة ، ولا يقاس الفصح على اللهجة ، لا أدري كيف غاب عن شيوخنا المخزومي والعزاوي وعلوان ان افصح النصوص وهو النص القرآني جاء بنصب اسم إنَّ مع الفصل في قوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ (المزمل ١٢) و ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ (البقرة : ٢٤٨) وما أشبه ذلك ، فلماذا لم ترفع (انكالا ، وآية) مادام الفصل بين ان واسمها قد فك التركيب المزعوم .

الا يعني هذا ان القول : ((أن)) ((إنَّ واسمها)) بمنزل الكلمة الواحدة في الاستعمال وانهما صارا جزءا من مركب غير صحيح فد- (ان واسمها) في الآيتين السابقتين ليسا بمنزلة الكلمة الواحدة ، وليسا جزءا من مركب ، بدليل الفصل بين إنَّ واسمها ومع ذلك فد (إنَّ) عاملة .

فليس في قول بعض العرب : ان بك زيد مأخوذ و ان فيك زيد راغب ، دليل على صحة ما ذهبوا اليه . ما دام النص القرآني يخالفه ، وهو محمول على اللهجة لا اكثر .

نعم ان المقطع الصوتي (بك) و(فيك) فك التركيب المفترض بين (إنَّ واسمها) ألّا ان زيادته على اصل التركيب جعل التركيب طويلا اكثر ، وزادت حروفه وثقل على اللسان ، وكان من المفترض على حد قول



المخزومي : (والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح) ان يلجأ العربي الى الفتح لحفته لتسهيل النطق ، لا أن يلجأ الى الضم .

وإذا اردت مناقشة المخزومي في قوله : ((ويؤيد ما ذهب اليه من ان (إن) واسمها) بمنزلة المركب ان الاسم اذا فصل عن ان جاز ارتفاعه)) قلت له : ليس لك دليل في هذا لأن جواز الرفع يقابله جواز النصب وهو يعني ان (إن) تعمل مع الفصل ، فهي اذن ليست مركبة. ويظهر ان الدكتور المخزومي قد شعر بهذا فغير عبارته في كتابه قضايا نحوية الى : ((ويقوي هذا الوجه ان (ان) تهمل ويرتفع الاسم بعدها اذا تباعدت عنه بفواصل)) تلافيا للاعتراض عليه .

إن حقائق علم الصوت التي ترى أن التنوين عبارة عن نون ساكنة تلحق اخر الاسم لو طبقتها على قول المخزومي : ان (إن واسمها) بمنزلة المركب ، لرأيت انه لا فائدة لغوية من هذا التركيب فلم يحصل التخفيف - وهو التخفيف الذي ينشده المخزومي بقوله : والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح - لطول الكلام بوجود إن مع (محمد قائم) ، لأن النون التي ظهرت بوجود (إن) كانت موجودة قبل وجود (إن) وهي ليست فتحة حتى يقال : انه جيء بها للتخفيف. واذا كان تنوين الفتح هو نون ساكنة كما يقول علم الصوت فلا فرق بين : ان محمد قائم وان محمدا قائم ، وان محمد قائم ، وعليه فان القول بالتركيب في (إن محمدا قائم) وعدم القول به في غيره غير صحيح .

ويلحظ ان المخزومي عمد الى القول : إن (إن واسمها) بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال وانهما صارا جزءا من مركب ، اعتمادا على امثلة من نحو : ان زيدا قائم ، دون النظر الى امثلة من نحو : إن زيد الخير قائم ، أي انه لو ركب (اسم إن) مع ما يضاف اليه في نحو : زيد الخير ، ما مصير (إن) أ تركب مع اسمها أم لا ، ثم اذا كان اسمها مبنيا على الكسر نحو : سيبويه - الذي هو اصلا مركب - أتركب معه ام لا ، خاصة ان القول بتركبه مع (إن)



لا يخدم الفكرة التي بنى لأجلها المخزومي رأيه بتركب إنَّ مع اسمها ، وهي ان الضمة علم الاسناد وان (اسم إنَّ) خرج عن هذا الاصل لأنه مركب مع إنَّ فنصب .

ثم أليست الفائدة من التركيب هي التخفيف الذي ينشده المخزومي بقوله : والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح ؟ فأين التخفيف مع (كأن ، ولكن) عندما يركبان مع اسمهما ، أليست كل منهما تتكون من ثلاث مقاطع صوتية بعكس (إنَّ) التي تتكون من مقطعين .

ومن المفيد أن اذكر أن المخزومي ركزه جهده على تفسير الحركة الاعرابية على اسم ان فذهب الى تركيبها معه ، وغاب عنه ان (إنَّ) لا تدخل على الاسم وحده وانما تدخل على الاسم والخبر فتؤكد اتصاف الاسم بالخبر وعليه فلو تركبت (إنَّ) مع الاسم وصارا بمنزلة الكلمة الواحدة وصارا جزءا من مركب كان الخبر وصفا لهذا المركب وهذا على العكس تماما من المعنى الذي تأتي من اجله (إنَّ) مع الجملة .

يتابع الدكتور الجوارى كل من الاستاذين مصطفى والمخزومي في ما حاولوا تثبيته من اركان نظرية الاسناد غير انه يجعل الكلام مراتبا .

والنصب عنده مرتبة دون الرفع تظهر على أحد طرفي الاسناد عندما يقيد بمعنى من المعاني او زمن من الازمنة لأنه يصبح شريكا له في صفة المسند ، ومنه اسم (ان) نحو : (إنَّ زيدا قائم) ، ف (إنَّ زيدا) هو المسند اليه وليس زيدا وحده ، فالمسند اليه استعان بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع فنصب^(٥٩) .

وهذا ما يسميه الجوارى المعنى السلبي للنصب ،

و ((ان ما يقدح في هذا الراي هو ان الحرف (إنَّ) لا يؤكد المسند اليه فحسب ، وانما يؤكد طرفي الاسناد معا ، او بمعنى اخر يؤكد الجملة كلها ،



فهو اذن ليس شريكا للمسند اليه فقط ، وانما هو شريك لطرفي الاسناد كليهما ، ومثل هذا يقال عن الحروف الاخرى ((٦٠)).

وإذا طبقنا القول : ان الخبر وصف المبتدأ في المعنى راينا أن الخبر - على وفق رأيه - سيكون وصفا لـ (إن واسمها) ، وهذا خلاف دلالة التركيب التي يفترض فيها ان تكون (إن) مؤكدة للطرفين .

ويظهر من كلام الدكتور الجوارى المذكور انفا أنه يرى أن المسند اليه قبل ان تدخل عليه النواصب غير مقيد بمعنى من المعاني والحقيقة لا يوجد في اللغة تركيب غير مقيد بمعنى من المعاني فالمبتدأ مرتبط بالمعنى النحوي المراد منه وهو الابتداء لأغراض بلاغية كالاتهام به وغيره مما ذكرته كتب البلاغة . والفاعل مرتبط بمعنى الفاعلية فإذا قدم ارتبط بالفاعلية والغرض البلاغي من التقديم وهكذا .

لا النافية للجنس :-

يرى ابراهيم انيس أن الاسم بعد (لا) النافية للجنس ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ، ولا شيء فيه من الاشكال وجملته جملة ناقصة كالنداء ، وتحية ، وصبرا ، وسلاما (٦١) .

ورده الدكتور عبد الوارث بقوله : ((ان الجملة الناقصة المكونة من (لا) والمنصوب بعدها لا تكون كلاما تام المعنى الا حين تقع في سياق لغوي معين يتقدمها فيه نظير الخبر او ما يشعر به ، او في موقف معين يعين على فهمه ، وهنا يكون الاستغناء عن ذكره معتمدا على تلك الملابس السياقية ، وحيث يمكن القول ان الخبر مفهوم - او محذوف بتعبير النحاة ، اما في غياب هذه الملابس فلا مفر من ذكر الخبر ، وامثلة ذلك كثيرة منها : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وقول الشاعر

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم



وما رواه سيبويه من ان العرب من اهل الحجاز يقولون : لا رجل افضل منك ، ... وبذلك يظل اسم (لا) المنسوب متحدثا عنه وخارج عن الاصل الذي قرره المؤلف ((٦٢).

إن ما ذهب اليه الدكتور عبد الوارث من الاعتداد بالسياق والمقام مما يؤكد علم اللغة النصي ومما نبه عليه القدماء كثيرا . الا انه لم يوضح هذا على نصوص وردت فيها (لا) النافية للجنس ، وأرى ان هذا لا يتأتى في كثير من النصوص التي توافرت على (لا) النافية للجنس ، ففي قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ (طه ٩٧) من الصعب ان يفهم الخبر من السياق ، وكذلك الحال مع قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ (سبأ ٥١) وكذلك قول المؤمن : (لا حول ولا قوة الا بالله) وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (البقرة ٢٥٥) ومنه (لا اله الا الله) .

وقد تحامل الدكتور عبد الوارث كثيرا ورغبة منه في الرد على ابراهيم مصطفى اوقعته فيما وقع فيه مصطفى فقد نعى على مصطفى استشهاده بشواهد نادرة دليلا على رفع (اسم إن) - على وفق ما بينته اعلاه - غير انه استشهد على ان الخبر مذكور مع لا النافية للجنس بشواهد قليلة ادعى كثرتها ولم يذكر اكثر من ثلاثة شواهد هي : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقول الشاعر

أبي الإسلام لا أب لي سواه ... إذا افتخروا بقيس أو تميم

وقول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك. (٦٣)

ولي ان اضيف لشواهد ما تيسر لي من الشواهد منها قوله (ص) ((لا أحد أغير من الله)) (٦٤) وقول الشاعر :

ورد جازرهم حرفاً مُصرمةً ولا كريم من الولدان مصبوحاً (٦٥)



وقول قيس بن عاصم : يا بني احفظوا عني ثلاثا فلا أحد أنصح لكم مني^(٦٦) ، وقول الخزرج لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فإن يجمعهم الله عليك فلا رجل أعز منك^(٦٧) وقول امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) ((لا مال أعود من العقل ، ولا وحدة أوحش من العجب))^(٦٨) وجاء في البيان والتبيين ((لا وحشة أوحش من عجب ، ولا ظهير أعون من مشورة ولا فقر أشد من عدم العقل))^(٦٩) .

ومنه قول عمرو القنا :

لا قوم أكرم منهم يوم قال لهم محرض الموت عن أحسابكم ذودوا^(٧٠)
وقول الشاعر :

فيا رب إن أهلك ولم تروها متي بليلى أمت لا قبر أعطش من قبيري^(٧١)
وقول لييد :

إن الرزية لا رزية مثلها فقدان كل أخ كضوء الكوكب^(٧٢)
وقول الشاعر :

رأيت الفتى يفنى وتبقى فعالة ولا شيء خير في الحديث من الحمد^(٧٣)
وقول الشاعر :

ونجد بها قوم هواهم زيارتي ولا شيء أحلى من زيارتهم عندي^(٧٤)

والان اصبحت الشواهد كثيرة معتبرة ، ومع تصريح النحاة الأوائل : ان هذا لهجة بعض الحجازيين^(٧٥) فلا مفر من عدها شواهد مخالفة للغة المشتركة (الفصيحة) التي اسست على وفقها القاعدة النحوية ولهذا قال الزمخشري عن ((خبر لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون : لا أهل ، ولا مال ، ولا بأس ، ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار . ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله . وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً))^(٧٦) .



وهذا يعني اننا امام ثلاثة تراكيب لـ (لا) النافية للجنس احدهما : تأتي فيه لا النافية للجنس بلا متممات نحو: ((لا ضير)) ، والثاني : تأتي فيه لا النافية للجنس مع المتممات التي هي ظرف او جار ومجرور نحو: ((لا ريب فيه)) ، والاخير : تأتي فيه لا النافية للجنس مع ما سماه النحاة خبرا نحو: لا رجل افضل من زيد . وهذا الاخير لم يرد في القرآن الكريم وهو لهجة لبعض الحجازيين .

ومع كل ما قاله النحاة من ان الظرف والجار والمجرور خبر عن اسم (لا) النافية للجنس يظل هذا الكلام غير مقبول دلاليا ، لأن الظرف والجار والمجرور لا يصح وصفا لاسم لا النافية للجنس ، لأن الخبر وصف المبتدأ في المعنى ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن الظرف والجار والمجرور هي قيود ومتممات دلالية لاسم (لا) النافية للجنس ،

وليست خبرا عنه ، فهي متعلقة به وهي جزء منه - حتى لو قال النحاة لو انها اصبحت جزءا منه لصار معربا وغير مبني فلا عبرة بهذا القول - والدليل على انها جزء منه ان معنى قوله تعالى : ((ذلك الكتاب لا ريب فيه)) (البقرة: ٢) يختلف عن معنى : ذلك الكتاب لا ريب ، وان قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ (غافر ١٧) قيد فيه الظلم بوقت محدد ، فالوقت متم دلالي لاسم الجنس ، ولو قيل : ((اليوم تجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم)) (غافر ١٧) لتغير المعنى ، ثم انك لو حذفته (فيه) من ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ (البقرة : ٢) لما ضاع معنى الجملة وانما تغير الى معنى اخر بعكس الخبر في نحو : ما محمد قائم ، لو حذفته لما بقي معنى للجملة .

وهذا يعني ان جمل (لا) النافية للجنس مما ورد في القرآن جمل ناقصة وهو ما اتفق فيه مع ابراهيم مصطفى .

لا النافية للجنس عند المخزومي :

ولم يتابع المخزومي ابراهيم مصطفى في القول ان جملة (لا) النافية للجنس جملة ناقصة والمتبع لرأيه يرى انه :

١ - انكر ان تكون لنفي الواحد فمثل لا رجل في الدار بل رجلان مفتعل و (لا) لا تناسبه .

٢ - رأى ان الاسم بعد (لا) النافية للجنس يمكن ان يرفع في نحو: لا رجل في الدار^(٧٧) ((وتهمل احيانا مثل ما التميمية وينصب الخبر بعدها احيانا بشروط معروفة واكثر ما يكون ذلك ، بل لا يكون ذلك في اكبر الظن الا في الشعر كقول الشاعر:

تعز فلا شيء على الارض باقياً ولا وزراً مما قضى الله واقياً

أما في الكلام فليس لدينا الا أمثلة موضوعة مقيسة على ما ورد في الشعر ... فإذا نصب الخبر بعدها فلمخالفته المبتدأ فلم يعد اياه في المعنى يؤيد هذا انه اذا انتقض النفي بالآعاد الخبر مرتفعاً لأنه صار هو المبتدأ في المعنى))^(٧٨).

٣ - رأى ان الاسم المنصوب بعد (لا) ((ما يزال مبتدأ ، ومن حقه ان يكون مرفوعاً ، ولكنه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال لا به وملازمتها اياه))^(٧٩).

وادلته على هذا الراي هي :

أ - انه اذا فصل بينها واسمها بطل عملها .

ب - ان نعت الاسم بعدها مبني على الفتح نحو : لا رجل ظريف في الدار، فبناؤه على الفتح دليل تركيبه مع (اسم لا) واذا ركب الاسم مع النعت امتنع تركيب لا مع الاسم لأن التركيب لا يكون من ثلاثة اجزاء^(٨٠) .



والذي يدقق النظر في دليله الثاني يجد ان هذا الدليل ينقض الفكرة التي اراده دليلا عليها ، لأن المخزومي اراده دليلا على بناء (لا) مع اسمها فجاء نقيضا لا دليلا ، لأن الاسم في : لا رجل ظريف في الدار ، لم يركب مع (لا) وانما ركب مع النعت ، وهو ما يناقض الاصل الذي وضعه من ان الاسم المنصوب بعد (لا) ((انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به وملازمتها اياه)) ((فيبنى الاسم بعدها على الفتح وتركب معه حتى تكون مع الاسم بمنزلة كلمة واحدة))^(٨١).

نعم ان التخفيف يكون غرض المتكلم احيانا ، وان بناء كل من (اسم (لا) ونعته) على الفتح قد يقع ضمن هذا القول ، والعرب لا تلتزم (بناء نعت اسم لا) على الفتح دائما فقد تنونه فيقولون : لا رجل ظريفا في الدار^(٨٢) مما يعني ان سقوط التنوين من النعت غرضه التخفيف لأن التنوين هو صوت كامل ساكن ثقيل على اللسان قياسا بالفتحة التي هي صوت قصير خفيف على اللسان ، ولا داعي للقول : ان النعت ركب مع الاسم فحرم التنوين .

ولي ان اقول ان قول العرب : لا رجل ظريفا في الدار^(٨٣) بتنوين (ظريفا) دليل على ان اسم (لا) هنا ليس مبتدأ ، لأن المبتدأ مرفوع ونعته مرفوع ، لكن ظريفا نعت منصوب منون ، وهذا ما ينقض القول ان اسم (لا) ((ما يزال مبتدأ ، ومن حقه ان يكون مرفوعا ، ولكنه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به وملازمتها اياه)) .

ولم يوضح لنا المخزومي أصار (اسم لا) بعد تركبه معها او بعد تركبه مع نعته مبنيا ام معربا ؟ وظاهر قوله انه صار مبنيا بدليل انه شبه التركيب المزعوم ب (بيت بيت ، صباح مساء ، خمسة عشر) وكلها مبنيات ، ثم انه اعرب قولهم : (رجل ظريف) في (لا رجل ظريف في الدار) على انه في محل رفع مبتدأ ،^(٨٤) والمبنيات هي التي تعرب على المحل فاذا كان الامر كذلك نعلم انه لا يذهب الى قول العلماء ان (ظريفا نعت اسم لا) وعليه فان (ظريفا)



على وفق رايه نعت للمبني الذي قال عنه (ما يزال مبتدأ) وهذا متناقض لأن نعت المرفوع مرفوع ، ولا داعي للقول انه نعت مقطوع الى النصب لأن القطع يكون بعد تمام الكلام ويكون لأغراض دلالية لا تتوفر هنا . فظريفا داخله في النفي لأن المنفي هو جنس الرجال الظرفاء لا الجنس كله ، فالنعت هنا داخل في النفي وليس مثله النعت المقطوع في نحو : جاء زيد المسكين ، لتمام انطباق حكم المجي على زيد ثم وصف بالمسكين .

إن الفكرة التي طرحها المخزومي ليست له تماما فهي للخليل وسيبويه لكن المخزومي لم ينسبها لهما قال سيبويه عن لا النافاة للجنس : ((جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ ... ، كما قالوا يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ

واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوناً؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد.))^(٨٥).

انكر المخزومي ان تكون (لا) النافية للجنس لنفي الواحد ورأى ان مثل: لا رجل في الدار بل رجلان مفتعل و(لا) لا تناسبه . غير ان المروي عن الخليل قول العرب : لا مُسلميَ لك ، فنفي الاثنين والاثنين مما يعد ويدخل تحت مصطلح نفي الواحد الذي قصده النحاة اذ المقصود به نفي العدد المحدد، وفي كلام سيبويه دليل على ان العرب تتكلم به قال سيبويه : ((فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسلميكَ فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسلميَ لك، وذا تمثيل وإن لم يُتكلم بلا مسلميكَ))^(٨٦) أي انهم يتكلمون بـ لا مُسلميَ لك ولا يتكلمون بلا مسلميكَ .



وقال سيويه : ((اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك كما يقع من المضاف الى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أباً لك، ولا غلاميَ لك، ولا مُسلميَ لك. وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة))^(٨٧).

وقال سيويه : ((وتقول: لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبالك،... ولكن تقول: لا يدين بها لك، ولا أب يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً، فراراً من القبح... وإثبات النون قول الخليل رحمه الله.

وتقول: لا غلامين ولا جاريتي لك، وإنما اختصت لا في الأب بهذا كما اختص لدن مع غدوة.

وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو.

وتقول أيضاً إن شئت: لا غلامين ولا جاريتين لك، ولا غلامين وجاريتين، والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أب فيها؛ وأثبتوا النون لأن النون لا تُحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعده بمنزلة اسم واحد))^(٨٨).

اذن كل هذه النصوص تثبت ان العرب تقول : لا غلامين عندك ، ولا جاريتين لك ، ولا غلاميَ لك، ولا مُسلميَ لك.

ان الفكرة التي بنى عليها المخزومي رايه في تعليل نصب (اسم لا) تقوم على ان (اسم لا).

مسند اليه لكن حركته الفتح ، فالقول ببنائه وتركبه مع (لا) يجعله مبتدأ



ويخرجه من دائرة الخروج عن الاصل الذي قرره ان الضمة علم الاسناد ، لكن النصوص الفصيحة المروية عن العرب لا تسند رايه هذا بل تخرج عليه ومنها قولهم : لا أمراً بالمعروف لك ، ولا راغباً الى الله لك ، ولا مغيراً على الأعداء لك وهي مروية عن الخليل ووردت في افصح النصوص فقال تعالى : ((هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ❖ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَأَ مَرْحَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَيَنْسُ الْقَرَارُ)) (ص: ٥٩ - ٦٠) ومنه قراءة الحسن: (لا ريباً فيه) بالنصب والتنوين حيث وقع^(٨٩).

ولا شك ان القراءة مستوى فصيح يعتد به المخزومي قبل غيره ، وفيها جاء اسم لا النافية للجنس منونا تنوين النصب وليس مرفوعاً حتى يقال : انه مبتدأ، وليس مفتوحاً حتى يقال انه تركب مع لا وصار اسماً واحداً والعرب تستعين على طول المركبات بالفتح^(٩٠). وهو بهذا يظل خارجاً عن الاصل الذي قرره ان الضمة علم الاسناد .

أما قول العرب لا ابا لك ، فلم يتطرق له المخزومي وهو خارج عما قرره من بناء الاسم مع لا النافية للجنس على الفتح ، فهو منته بالمد (الالف) ، ولا ندرى أ يذهب المخزومي الى بنائه مع (لا) فيكون مبتدأ خاصة ان الالف هي فتحة ممدودة ، ام لا يبينه .

تبين مما مر ان المخزومي يعد (اسم لا النافية للجنس) في حال كونه منصوباً يعده مبنياً لكن هذا يناقض قوله : ((لا ريب ان الاسم وحده هو الذي يتحمل هذه المعاني الاعرابية والاسم وحده هو المعرب وهو وحده الذي يتغير اخره والمعاني الاعرابية فيه فاذا كان مسنداً اليه رفع واذا كان مضافاً اليه خفض واذا كان مفعولاً نصب))^(٩١).

غير اني اريد القول ان تفسيره نصب اسم ان وتفسيره نصب اسم لا النافية للجنس ليس له ابداً ، وانما اخذه حرفياً من الكتاب والمقتضب ولم ينسبه لصاحبه .



قال المبرد : ((اعلم أن لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين؛ وإنما كان ذلك لما أذكره لك:

فأما ترك التنوين، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر.

فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً؟ قيل: هذا موجود معروف. تقول: قد علمت أن زيداً منطلق ف أن حرف، وهي وما عملت فيه اسم واحد، والمعنى: علمت انطلاق زيد، وكذلك: بلغني أن زيداً منطلق. فالمعنى: بلغني انطلاق زيد....

ف لا والاسم الذي بعدها المنكور بمنزلة قولك: يا ابن أم جعل اسماً واحداً؛ كما جعل خمسة عشر، والثاني في موضع خفض بالإضافة، وكذلك لا رجل في الدار. رجل في موضع نصب منون، إلا أنهما جعلتا اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك.

والدليل على أن لا وما عملت فيه اسم قولهم: غضبت من لا شيء يا فتى، وجئت بلا مال كقوله:

حنت قلوصي حين لا حين محن ، جعلهما اسماً واحداً. ((٩٢)

فكيف يقول المخزومي ((ويؤيد ما ذهب إليه)) في كلامه انفا ، اليس من العيب على عالم كبير كالمخزومي ان يأخذ الافكار والآراء نصا من العلماء القدماء ولا ينسبها اليهم . اليس هذا ما نسميه في مناقشات الرسائل الجامعية (سرقة) .

الخاتمة :

بعد هذه الرحلة مع جهود المحدثين في التيسير وتفحص آرائهم فيما يتعلق بنصب اسم ان واسم لا النافية للجنس تبين لي :



- ١- ان تفسيرهم نصب اسم ان مبني على فرضيات يمكن افتراض ما يقابلها ويضادها مما يجعل القول بقبولها مرفوضا . نحو فرضية التوهم في نصب اسم ان .
 - ٢- اخذ بعض المحدثين الافكار نصا من القدماء وادعى ابتكارها ولم ينسبها اليهم خاصة المخزومي .
 - ٣- اقتصار المحدثين على امثلة وشواهد تدعم افكارهم والاعراض عن الشواهد حتى لو كانت فصيحة ومن افصح النصوص (القرآن الكريم).
 - ٤- اتخاذ المحدثين شواهد لهجية وطرحها على انها شواهد تعادل او تقابل الشواهد الفصيحة في اللغة المشتركة ، وبالتالي بناء احكام نحوية على شواهد لهجية ، ثم الاحتجاج لهذه الاحكام بشواهد لهجية ومنه ما فعله المخزومي في تفسير نصب اسم ان .
 - ٥- عدم استقراء كل الاساليب في الظاهرة المدروسة ومنه ما حصل مع اسم لا النافية للجنس اذ بنوا دراستهم على ان اسم ان مفتوح او مرفوع ولم يدرسوه على انه منونا نحو : لا امرا لك اليوم ، ولم يدرسوه على انه منصوبا بالألف نحو : لا ابا لك .
 - ٦- انكار اساليب وارده على السنة العرب منها استخدام لا النافية للجنس لنفي الوحدة .
 - ٧- تغافل الاعتماد على حقائق علم الصوت وبخاصة ما يتعلق بالتنوين اذ اظهروا سوء فهم واضح له .
- وغير هذا من النتائج مما يمكن للقارئ ان يستنتجه .

هوامش البحث

(١) احياء النحو : ٢٢-٤٢ ، وينظر : نفسه : ١٦٠



- (٢) ينظر: النحو العربي: ١٥٩، و فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٠٣، واصول النحو العربي: ٢٤٢ وغيرها
- (٣) ينظر: الكتاب: ٢٣ /١، ١٢٦/٢
- (٤) احياء النحو: ٥٣، وينظر: نفسه: و
- (٥) احياء النحو: ٧٢
- (٦) احياء النحو: ز، ٧٨
- (٧) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٥-١٨٦
- (٨) العامل النحوي: ٧٥-٧٦، والنحو الجديد: ٧٩-٨٠
- (٩) العامل النحوي: ٧٦
- (١٠) العامل النحوي: ٧٦
- (١١) ينظر: محاولات حديثة في تفسير النحو العربي: ٩٨-١٠٩
- (١٢) مدرسة البصرة النحوية: ٣١٧-٣١٨
- (١٣) من اسرار اللغة: ٢٤١-٢٤٢
- (١٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٥
- (١٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٢
- (١٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٨
- (١٧) نحو التيسير: ٧٧
- (١٨) نحو التيسير: ٨٠-٨٨
- (١٩) نحو التيسير: ٨٨
- (٢٠) نحو التيسير: ٨٧-٨٨
- (٢١) مسند احمد: ٣٧٦/١
- (٢٢) ينظر: املاء ما من به الرحمن: ٢٢٢/١
- (٢٣) احياء النحو: ٦٥، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٢، وقضايا نحوية: ٥٨-٥٩
- (٢٤) نسب في الكتاب: ١٥٦ /٢ لبشر بن ابي خازم،
- (٢٥) نسب في الكتاب: ١ /١ لضابئ البرجمي
- (٢٦) ذكر في مغني اللبيب: ٦١٧/١ ولم ينسب
- (٢٧) البيت في همع الهوامع: ٣ /٢٤٠ ولم ينسب
- (٢٨) قضايا نحوية: ٥٩
- (٢٩) احياء النحو: ٦٥
- (٣٠) في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٩٢، وقضايا نحوية: ٥٨
- (٣١) قضايا نحوية: ٥٨
- (٣٢) مجالس ثعلب: ٦٥



- (٣٣) نسب في الكتاب : ٢٩١ / ٢ لرجل من بني مدحج
- (٣٤) قضايا نحوية : ٦٠
- (٣٥) في اصلاح النحو العربي : ١٠٥
- (٣٦) في اصلاح النحو العربي : ١٠٥
- (٣٧) ينظر : الكتاب : ٩٥ / ٢ ، والخصائص : ٦٥ / ٣ ، وسر صناعة الاعراب : ٣٨٠ / ١
- (٣٨) قضايا نحوية : ٦٨
- (٣٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٤٩ ، ولسان العرب : ٣١ / ١٣ (إن)
- (٤٠) لسان العرب : ٣١ / ١٣ (إن)
- (٤١) تفسير البحر المحيط : ٦ / ٢٣٨ و ينظر : ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : ٢٢١
- (٤٢) جاء في مجالس العلماء: ٥٤ ان محمد بن سليمان غلط في الاعراب عند قراءة هذه الاية برفع الملائكة ثم استحيا وارسل على النحويين فاحتالوا له تخريجا ان يرجع وظلت قراءته حتى مات ينظر : ظاهرة الاعراب في النحو العربي : ١١٨
- (٤٣) الكتاب : ١٥٥ / ٢
- (٤٤) الانصاف : ١٨٦ / ١
- (٤٥) الانصاف : ١٩١ / ١
- (٤٦) مسند احمد : ٣٧٦ / ١
- (٤٧) الكتاب : ١٣٦ / ٢ وينظر : الاصول في النحو : ٢٤٧ / ١ والانصاف : ١٨٢ / ١
- (٤٨) احياء النحو : ٧٠
- (٤٩) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٩٥ وينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٥٧
- (٥٠) قضايا نحوية ٦١ - ٦٢
- (٥١) ظاهرة التنوين : ٢٨
- (٥٢) ينظر : علم لغة النص : ١١١
- (٥٣) ينظر : نفسه : ١٢٧
- (٥٤) ينظر فلسفة المنصوبات : ٢٣٤ و في حركة تجديد النحو وتيسيره : ١٦٧
- (٥٥) النحو الوافي : ١١١ / ١
- (٥٦) في النحو العربي (نقد وتوجيه) : ٩٥
- (٥٧) قضايا نحوية : ٦٢
- (٥٨) في حركة تجديد النحو وتيسيره : ١٦٧ وفلسفة المنصوبات : ٢٣٤
- (٥٩) نحو التيسير : ٨٨
- (٦٠) في حركة تجديد النحو وتيسيره : ١٦٦
- (٦١) الاحياء : ١٤٢



- (٦٢) في اصلاح النحو العربي : ١٠٦
(٦٣) في اصلاح النحو العربي : ١٠٦
(٦٤) مسند احمد : ٣٨١ / ١
(٦٥) لم ينسب وهو في الكتاب : ٢٩٩ / ٢
(٦٦) البيان والتبيين : ٢٥٢ / ١
(٦٧) البداية والنهاية : ١٨٢ / ٣
(٦٨) شرح نهج البلاغة : ١٢٢ / ١٠
(٦٩) البيان والتبيين : ٣١٤ : ١
(٧٠) الحماسة : ٢٧٧ : ١
(٧١) لمجنون ليلي . ديوانه : ١٢٧
(٧٢) للبيد . ديوانه : ٢٥
(٧٣) لعبد الله بن الحشرج . الاغاني : ٣٩ / ١٢
(٧٤) لأبي السبط مروان بن ابي الجنوب مروان الأصغر . تاريخ بغداد : ١٥٦ / ١٣
(٧٥) الكتاب : ٢٧٦ / ٢
(٧٦) المفصل : ٥١
(٧٧) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧٠ ، وقضايا نحوية : ١١٧
(٧٨) قضايا نحوية : ١١٧ - ١١٨
(٧٩) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧١
(٨٠) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧٢
(٨١) قضايا نحوية : ١١٧
(٨٢) الكتاب : ٢٨٩ / ٢
(٨٣) الكتاب : ٢٨٩ / ٢ و المقتضب : ٣٨٢ / ٤
(٨٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧٢
(٨٥) الكتاب : ٢٨٨ - ٢٨٩
(٨٦) الكتاب : ٢٧٩ / ٢ - ٢٨٠
(٨٧) الكتاب : ٢٧٨ / ٢
(٨٨) الكتاب : ٢٧٩ - ٢٨١
(٨٩) اتحاف فضلاء البشر : ١٦٧
(٩٠) قضايا نحوية : ٦٢
(٩١) قضايا نحوية : ٨١ ، وينظر : قضايا نحوية : ٨٢
(٩٢) المقتضب : ٢٥١ / ٤

قائمة المصادر والمراجع

- ١ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين احمد بن محمد الدمياطي (١١١٧هـ). تحقيق: أنيس مهرة . ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢ - احياء النحو: ابراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م .
- ٣ - الاصول في النحو: ابو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي . ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٤ - اصول النحو العربي : د. محمد عيد . مطبعة دار نشر الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣م
- ٥ - الاغاني : ابو الفرج الاصفهاني (٣٥٦هـ) . تحقيق : علي مهنا وسمير جابر ، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ، لبنان . د . ت .
- ٦ - املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن : ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) . ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٧ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (٥٧٧هـ) . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . دار الفكر ، دمشق . د.ت .
- ٨ - البداية والنهاية : ابن كثير (٧٧٤هـ) تحقيق وتدقيق وتعليق : علي شيري . ط١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٩ - البيان والتبيين : ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ) . تحقيق : فوزي عطية ، دار صعب ، بيروت . د.ت .
- ١٠ - تاريخ بغداد : ابو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) . تحقيق : دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ١١ - تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، و د. زكريا عبد المجيد النوقي و د. أحمد النجولي الجمل . ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ١٢ - الحماسة : ابو زكريا يحيى بن علي التبريزي ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- ١٣ - الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) . تحقيق : محمد علي النجار . عالم الكتب بيروت ، د.ت
- ١٤ - ديوان لبيد بن ابي ربيعة العامري : اعنى به حمدو طماس . ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .



- ١٥- ديوان مجنون ليلي : جمع وتحقيق : عبد الستار احمد فراج . دار مصر للطباعة ، مصر . د.ت
- ١٦- سر صناعة الاعراب : ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) . تحقيق : د. حسن هندراوي . ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- ١٧- شرح الرضي على الكافية : رضى الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ) . تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق - طهران ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ١٨- شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد (٦٥٦هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع ، قم ايران . د.ت .
- ١٩- ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : احمد سليمان ياقوت . ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية . ١٩٩٤م .
- ٢٠- ظاهرة التوين في اللغة العربية : د. عوض المرسي جهاوي . ط١ ، مطبعة المجد ، مصر ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م
- ٢١- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : د. احمد خليل عماليه . جامعة اليرموك . د.ت ، د.م .
- ٢٢- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : أ.د سعيد حسن بحيري . ط١ ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
- ٢٣- فقه اللغة العربية وخصائصها : د. اميل بديع يعقوب . ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ٢٤- فلسفة المنصوبات في النحو العربي : عائد كريم علوان ، رسالة دكتوراه ، دار العلوم ، ١٩٧٥م .
- ٢٥- في اصلاح النحو العربي دراسة نقدية : د. عبد الوارث مبروك سعيد . ط١ ، دار العلم ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- ٢٦- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : د. نعمة رحيم العزاوي . دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥م .
- ٢٧- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث : د. مهدي المخزومي . ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .
- ٢٨- في النحو العربي نقد وتوجيه . د. مهدي المخزومي . ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد ، ٢٠٠٥م .
- ٢٩- قضايا نحوية : د. مهدي المخزومي . ط١ ، المجمع الثقافي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢م .
- ٣٠- الكتاب : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . ط١ ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان ، د.ت .



- ٣١ - لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ). نشر أدب الحوزة ، قم ، ايران ، ١٤٠٥هـ
- ٣٢ - اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان . مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م
- ٣٣ - مجالس ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ . تحقيق : أ. د . عبد السلام هارون ، ط١ ، دار المعارف ، مصر .
- ٣٤ - مجالس العلماء : الزجاجي . تحقيق : أ. د . عبد السلام هارون ، ط١ ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢م .
- ٣٥ - محاولات حديثة في تيسير النحو العربي : عبد الرضا كاصد . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ٣٦ - مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : د. عبد الرحمن السيد . ط١ ، مطابع سجل العرب ، توزيع دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م .
- ٣٧ - مسند احمد وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الاقوال والافعال : الامام احمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، دار صادر ، بيروت
- ٣٨ - المفصل في صنعة الاعراب : ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) . تحقيق : د. علي ابو ملحوم ، ط١ ، مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م .
- ٣٩ - المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٦هـ) . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . ط١ ، عالم الكتب بيروت
- ٤٠ - من اسرار اللغة : ابراهيم انيس . ط٥ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥م .
- ٤١ - نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : د. احمد عبد الستار الجوارى . مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ٤٢ - النحو الجديد : عبد المتعال الصعيدي . المطبعة النموذجية الحكومية الجديدة ، القاهرة ، د.ت
- ٤٣ - النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها : د: مازن المبارك . ط١ ، المكتبة الحديثة ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .
- ٤٤ - النحو الوافي : عباس حسن . ط٢ ، دار المعارف ، مصر . د.ت
- ٤٥ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (٩١١هـ) . تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .